

## الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هبة

### الدولة في المجتمع الجزائري

أ. منير مباركية

جامعة عنابة

#### مقدمة

تعرف الدولة الجزائرية على غرار معظم دول العالم، لاسيما دول الجنوب منها، تحديات جسيمة على الصعيدين الداخلي والخارجي (الإقليمي والعالمي)، وأهم تلك التحديات وأكثرها خطورة تلك التي ترتبط بعلاقة الدولة ممثلة في المؤسسات الرسمية مع مجتمعها.

فالدولة، منذ بروزها كإطار سياسي وتنظيمي قرونا من قبل، ظلت تحضى بالاحترام والتقدير من قبل مواطنيها الذين رأوا فيها بديلا عن أشكال التنظيم التقليدية، وملاذا لحماية حقوقهم وتسيير شؤونهم العامة.

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ.منير مباركية  
لكن بروز عديد التطورات على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية  
والسياسية والثقافية وحتى القيمة والدينية، جعلها ساحة وموضوعا للتحدي  
والمواجهة والتقليل من شأنها وأهميتها من قبل مواطنيها، وبات مثلها مثل بقية  
المؤسسات تسير على طريق فقدان القدسية والاحترام، وتآكل هيبتها يوما بعد  
يوم، وهو واقع بات ملموسا ومعاشا في المجتمع الجزائري.

ولما كانت هيبة الدولة مسألة ضرورية لاستمرارها وأدائها لوظائفها، بل  
ولاستمرار المجتمع ككل، فإن العمل على صيانة هذه الهيبة واستعادة ما تآكل  
منها، يمثل واجبا وطنيا وقضية مصيرية حاسمة، وهو أمر لا يتم إلا بعد تقديم  
تشخيص دقيق ومتعدد الأبعاد لهذه الظاهرة، يساهم فيه كل حسب تخصصه  
ومن زاوية نظر محددة.

وبما أن البعد السياسي يعتبر أحد أهم أبعاد هذه الظاهرة، تحاول هذه الورقة  
تسليط الضوء على أبرز العوامل والأسباب ذات الطبيعة السياسية التي تقف وراء  
تراجع هيبة الدولة لدى المواطن الجزائري، كما تقف على أهم التظاهرات  
السياسية لها، في محاولة للإجابة على التساؤلات التالية:

■ ما هي أهم الأسباب ذات الطبيعة السياسية التي تقف وراء تراجع هيبة  
الدولة لدى المواطن الجزائري؟

■ وأين يمكن تلمس أهم مظاهر ذلك التراجع على الصعيد السياسي؟

أولا: الأسباب السياسية لتراجع هيبة الدولة في الجزائر:

تتأزر مجموعة من الأسباب والعوامل ذات الطبيعة السياسية، أو تلك التي  
لها آثار سياسية مباشرة، في جعل المواطن الجزائري يفقد ثقته بدولته، وبنزع

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ. منير مباركية  
منها سلطتها الأدبية (المعنوية) عليه، ومن بين تلك العوامل ما هو نابع من البيئة  
الداخلية للمجتمع، ومنها ما هو من مصدر خارجي.

#### أ. العوامل الداخلية:

هيبة الدولة لدى مواطنيها تتأثر بشكل مباشر بالظروف الداخلية للدولة  
والمجتمع، فهي شعور وممارسة تحضر وتغيب حسب طبيعة تلك الظروف،  
ومن العوامل والظروف الصادرة عن البيئة الداخلية والتي تؤثر سلبا على هيبة  
الدولة الجزائرية لدى مواطنيها نذكر:

#### 1- الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري:

الثقافة السياسية للمواطن من أهم العوامل التي تحكم نظرتهم للدولة  
ولمؤسساتها الرسمية وبالتالي تحدد مقدار ما تحضى به من احترام وهيبة لديه.  
والمواطن الجزائري، والعربي بشكل عام، الذي يجمع بين مجموعة العناصر  
الثقافية تولدت لديه ثقافة سياسية خاصة تتنازعها مجموعة من الاتجاهات  
والأفكار أثرت على فهمه للدولة وموقفه منها، فهناك أفكار القومية العربية،  
وفكرة الأمة الإسلامية<sup>1</sup>، وأفكار فتوية وجهوية أخرى جعلت الثقافة السياسية

---

<sup>1</sup> جياكوسو لوشيانى، "مقدمة..."، في: مجموعة مؤلفين، الأمة والدولة والاندماج في الوطن

العربي: الجزء الأول. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أيار/ مايو 1989). ص 236.

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ.منير مباركية  
العربية بشكل عام تؤثر العصبية والفئوية أو الدينية على أفكار الوطنية<sup>1</sup>، وبالتالي  
على الدولة الوطنية ومؤسساتها.

فبعض مكونات الثقافة السياسية الجزائرية لا تصور الدولة على أنها  
المؤسسة الرائدة وصاحبة كل السلطة على الفرد والمجتمع، ولو أنها لا تنفي  
وجودها تمام، تساهم في انقاص الشعور بالهبة تجاه الدولة لدى المواطن  
الجزائري.

## 2- ظروف وحيثيات التحول الديمقراطي:

ترافقت ظاهرة التحول الديمقراطي بمراحلها وإجراءاتها المختلفة في معظم  
دول العالم مع ظاهرة تأثر واختلال هيبة الدولة وتعرض مؤسساتها وهياكلها  
للتحدي من مواطني وشعوب تلك الدول.

فالتنازل المفاجئ لمؤسسات الدولة الرسمية عن بعض الصلاحيات  
والإجراءات والممارسات التي كانت تقيد حرية المواطن وتضبط وتوجه سلوكه  
وتفرض عليه طاعة الأوامر وتنفيذ السياسات الفوقية دون مناقشتها أو الاعتراض  
عليها، يترجم لدى المواطن العادي على أنه مؤشر على بداية ضعف الدولة، وقد  
ينظر لهذا الأمر على أنه فرصة ينبغي عليه أن يقتنصها لتحدي الدولة وفرض  
وجهة نظره وزيادة مكاسبه وحقوقه التي كانت مصادرة.

---

<sup>1</sup> غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية". في: مجموعة  
مؤلفين، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي: الجزء الأول. (بيروت: مركز دراسات  
الوحدة العربية، أيار/ مايو 1989). ص 221.

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ.منير مباركية  
العربية بشكل عام تؤثر العصبية والفئوية أو الدينية على أفكار الوطنية<sup>1</sup>، وبالتالي  
على الدولة الوطنية ومؤسساتها.

فبعض مكونات الثقافة السياسية الجزائرية لا تصور الدولة على أنها  
المؤسسة الرائدة وصاحبة كل السلطة على الفرد والمجتمع، ولو أنها لا تنفي  
وجودها تمام، تساهم في انقاص الشعور بالهبة تجاه الدولة لدى المواطن  
الجزائري.

## 2- ظروف وحيثيات التحول الديمقراطي:

ترافقت ظاهرة التحول الديمقراطي بمراحلها وإجراءاتها المختلفة في معظم  
دول العالم مع ظاهرة تأثر واختلال هيبة الدولة وتعرض مؤسساتها وهياكلها  
للتحدي من مواطني وشعوب تلك الدول.

فالتنازل المفاجئ لمؤسسات الدولة الرسمية عن بعض الصلاحيات  
والإجراءات والممارسات التي كانت تقيد حرية المواطن وتضبط وتوجه سلوكه  
وتفرض عليه طاعة الأوامر وتنفيذ السياسات الفوقية دون مناقشتها أو الاعتراض  
عليها، يترجم لدى المواطن العادي على أنه مؤشر على بداية ضعف الدولة، وقد  
ينظر لهذا الأمر على أنه فرصة ينبغي عليه أن يقتنصها لتحدي الدولة وفرض  
وجهة نظره وزيادة مكاسبه وحقوقه التي كانت مصادرة.

---

<sup>1</sup> غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية". في: مجموعة  
مؤلفين، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي: الجزء الأول. (بيروت: مركز دراسات  
الوحدة العربية، أيار/ مايو 1989). ص 221.

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ.منير مباركية  
وقد عبر البعض عن ما سبق بالقول : «فهنالك من يتصورون أن السلوك  
الديمقراطي المتحضر هو نوع من الضعف أو السلبية التي تمنحهم فرصة  
التسلل والسيطرة».<sup>1</sup>

كما أن ضعف سلطة الدولة وتآكل هيبتها يمكن أن يكون نتيجة لانتشار ثقافة  
مضادة للديمقراطية، وقادرة على إعاقة التطور الديمقراطي نفسه من خلال ربطه  
بكل مظاهر التسيب والفوضى والتميع...<sup>2</sup>.

وبما أن وسائل التعبير الديمقراطي ونقل المطالب لم يتعود عليها المواطن  
ولم يستوعبها بعد، فإنه سيلجأ إلى مواجهة السلطة الضعيفة في نظره باستخدام  
وسائل عنيفة وغير منظمة وهو للأسف ما حدث في الجزائر انطلاقاً من أحداث  
1988 وحتى نهاية التسعينات.

فالشعب الجزائري الذي كان يوطر حياته السياسية حزب واحد، وايدولوجية  
وتوجه واحد ومؤسسات محدودة العدد ومحتكرة للصلاحيات، وجد نفسه فجأة  
قد فتحت أمامه أبواب التعددية والحرية، فلم يفوت الفرصة لفرض نفسه بكل  
الوسائل، وبدأت هيبة الدولة والهالة التي كانت محاطة بها تتراجع وتتآكل لدى  
المواطن الجزائري أمام ما أصبح يحس به من حرية وحماية في ظل مبادئ  
الديمقراطية التي يكفلها الدستور وتطفلها المؤسسات والمنظمات الدولية التي  
شجعت على انتشار موجات التحول الديمقراطي ودعمتها.

---

<sup>1</sup>نبيل راغب ، هيبة الدولة: التحدي والتصدي. (القاهرة: دار غريب، 2004). ص 120.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص 55

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ.منير مباركية

### 3- إساءة فهم وممارسة الديمقراطية:

تعتبر مسألة إساءة فهم وممارسة الديمقراطية من بين أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تآكل هيبة الدول التي دخلت في مسارات التحول الديمقراطي بعدما كانت تتبنى أنظمة وثقافات غير ديمقراطية، وهو ما ينطبق أيضا على حالة الجزائر.

فرغم أن الدخول في مسارات التحول الديمقراطي يشعر المواطن بالقوة والحرية أمام الضغوط والضوابط التي قد تصدر عن المؤسسات الرسمية للدولة، كما أنها تشعره بأنه صاحب السلطة الحقيقي وأن شرعية مؤسسات الدولة وبقائها رهين إرادته وقبوله، إلا أن ما سبق لا يعني أن ينظر نظرة استعلائية على تلك المؤسسات ويقلل من احترامها، وهو ما يعني أن التحول نحو الديمقراطية وإن كان يقوي المواطن ودوره السياسي لا يتضمن بالضرورة الحط من قيمة المؤسسات الرسمية للدولة وتآكل هيبتها، وإنما هذا الأخير يكون نتاجا لسوء فهم وممارسة الديمقراطية من قبل بعض المواطنين.

فبعض الممارسات الصادرة عن بعض المواطنين وحتى المؤسسات في الجزائر والتي تعبر عن عدم احترام الدولة ومؤسساتها الرسمية واستباحة هيبتها تعود أساسا أو تفسر بإساءة فهم الديمقراطية من قبلهم والتعسف في ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية.

فالديمقراطية لا تعني التمرد على قيم المجتمع وهدم مؤسساته، ولا تعني قذف المسؤولين وجعلهم سخرية عند الجميع، ولا تعني كره ومقت كل ما يصدر عن الدولة بغض النظر عن ما إذا كان سليما أو عقيما، ولا تعني أن يكون

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ.منير مباركية  
لكل مواطن حزبا، ولا تعني أن يشغل الجميع مناصب سياسية وإدارية سامية  
بغض النظر عن مؤهلاتهم وإمكاناتهم، ولا تعني ...

ويؤدي تساهل السلطات الرسمية في الجزائر مع سوء فهم الديمقراطية هذا  
من قبل بعض المواطنين إلى تآكل هيبتها وتقلص سيطرتها على المواطنين الذي  
أصبحوا أكثر ميلا للتمرد وتحدي الدولة باسم الديمقراطية ومبادئها المختلفة.

الظاهرة نفسها حصلت في عدد الدول وإن اختلفت طرق التعامل معها،  
ففي روسيا مثلا أدت إساءة فهم الديمقراطية إلى إضعاف مؤسسات الدولة  
وتآكل هيبتها منذ انهيار الاتحاد لسوفيياتي وخلافتها له وتوجهها نحو تبني  
مجموعة من القيم الغربية وفي مقدمتها الديمقراطية، ووصلت ظاهرة تحدي  
الدولة إلى حد المطالبة باستقلال بعض المقاطعات وخروج بعضها عن طاعة  
الدولة ومطالبة أخرى بزيادة استقلاليتها عن الحكومة المركزية في موسكو...  
ولكن مع قدوم الرئيس السابق "فلاديمير بوتين" حاول إعادة هبة الدولة ووضع  
مفهوم واضح للديمقراطية فيما أسماه بـ: "الديمقراطية المسيّرة" Managed  
Democracy أبّن تخضع ممارسة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني  
للديمقراطية لضوابط محددة تحول دون تحولها إلى أداة للحد من سلطة وهبة  
الدولة.

ما سبق جعل البعض يصف العلاقة بين هبة الدولة وممارسة الديمقراطية  
بأنها «نوع من المعادلة الصعبة التي تحتاج إلى رؤية ثابتة، ووعي عميق وثقافة

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ.منير مباركية  
شاملة»<sup>1</sup> وهو ما نحتاجه فعلا في الجزائر للحفاظ على هيبة الدولة في ظل  
ممارسة ديمقراطية رشيدة.

#### 4- فشل وقصور التنشئة السياسية:

حتى وإن كانت إساءة فهم وممارسة الديمقراطية أحد أسباب تآكل هيبة  
الدولة لدى المواطن الجزائري، إلا أنها بدورها ترجع إلى عامل رئيس وهو  
قصور أو فشل التنشئة السياسية التي من المفروض أن تؤسس وترافق مسارات  
التحول الديمقراطي.

فمن شأن تنشئة سياسية سليمة تستهدف توضيح مفهوم الديمقراطية  
ومقتضاياتها وتعطي أمثلة عن بعض السلوكات الديمقراطية البناءة، وتوضع  
العلاقة بين المواطن والمؤسسات الرسمية للدولة بصفتها كل واحد لا يفصل  
عن بعضه... أن يجعلنا نتقدم نحو الديمقراطية ونحو الحكم الجيد دون  
مضاعفات على حقوق المواطن وحياته العامة من جهة، وعلى هيبة الدولة  
وسلطتها من ناحية أخرى.

فالمواطن الجزائري الذي لا يزال ينظر إلى نفسه على أنه "الأنا"، وإلى  
الدولة ومؤسساتها الرسمية على أنها "الآخر" ولكل شخصيته المنفصلة  
ومصالحه الخاصة ومصيره المميز - وهي نظرة موروثية عن العهد الاستعماري -  
سيظل في حالة صراع مع الآخر من أجل فرض النفس والرأي الخاص، وهو ما  
سيترتب عليه التقليل من هيبة الدولة ومحاولة تحديدها.

---

<sup>1</sup> نبيل راغب، مرجع سابق. ص 149.

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري..... أنصير مباركية والمواطن الذي ينشأ على احترام وتقديس كيانات غير الدولة كالعشيرة والقبيلة أو الجهة ... لن يكون في وعيه تصور حول ما يسمى بهيبة الدولة، لأن هذه الخيرة لا تعني مجرد الخوف من القمع ومما تملكه مؤسسات الدولة من سطوة وجبروت، وإنما الشعور باحترام تلك المؤسسات وطاعتها حتى بغض النظر عن مدى سطوتها وجبروتها.

والمواطن الذي لم ينشأ على مبدأي الحق الواجب، ولا يعي أن للمؤسسات العليا في المجتمع حق عليه في احترامها وطاعتها لا يمكن أن نجد في منظومته القيمية ولا ممارساته ما يحقق هيبة الدولة.

##### 5- ضعف المؤسسات أو المأسسة:

من بين العوامل ذات التأثير الكبير على ما يسمى هيبة الدولة هي ظاهرة ضعف المأسسة وضعف المؤسسات القائمة والتي تسهر على إدارة شؤون البلاد، وهو ما يرجع بدوره إلى ظاهرة "شخصنة السلطة" في المجتمع الجزائري.

فالمواطن الجزائري، وكنتيجة لثقافته السياسية و لبعض ممارسات مؤسساتنا السياسية، لا يزال يحكم على مؤسسات الدولة ويحدد مشاعره وردّات فعله تجاهها على أساس تقييمه للأشخاص الذين يسيرون تلك المؤسسات أو يمثلونها.

وبمجرد فهمها للدولة ومؤسساتها على أساس أنها مجرد مجموعة من الأشخاص من شأنه أن يقلل من هيبتها، ويجعلها عرضة للتهكم والتطاول من قبل بعض المواطنين الذين ستعتبر زلة كل مسؤول أو شكله أو طريقة كلامه هي

الإسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ.منير مباركية  
خصائص دولته، وسيعمل على شخصنة القوانين والسياسات واعتبارها قوانين  
وأوامر فلان بدل أن ينظر إليها على أنها سياسات عامة نابعة عن سياسات  
الدولة.

#### 6- القرارات السياسية الفوقية المتسرفة والمثردة:

وكنتيجة للعامل المذكور قبلا والمتعلق بضعف مؤسسة الحياة السياسية  
الجزائرية، أصبح المواطن الجزائري العادي يلاحظ نوعا من التردد وعدم  
الثبات في بعض سياسات وقرارات الدولة وهو ما بات يؤثر على مصداقيتها  
وعلى احترامه لها.

وعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى مجموعة من القرارات الصادرة عن  
الحكومة الجزائرية والتي اتسمت بخاصيتي التسرع والتردد:

■ قرار التنازل عن بعض العقارات لصالح المستثمرين الخواص ثم إعادة  
النظر فيه.

■ تغير المناهج التربوية لأكثر من مرة وإعادة النظر فيها لعدة مرات.

■ قرار الحكومة التراجع عن تنازلات سبق وأن قدمتها لأساتذة الجامعة  
والمعلقة بالسكنات الوظيفية ثم إعادة النظر فيه وإلغاءه.

■ التردد والتذبذب الذي طبع قرار إعادة النظر في العطلة الأسبوعية.

كل تلك القرارات تشير إلى غياب رؤية استراتيجية لمؤسسات الدولة  
الجزائرية ويجعلها في ذهن المواطن العادي تشبه أية مؤسسة بسيطة ترتكب  
أخطاء وهفوات دون أن تكون لها آثار كبيرة وتخلق فيه روح تحديها وتحقيرها.

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري..... أنصير مباركية  
وما زاد من تراجع هيبة الدولة هو اتخاذها لتلك القرارات العشوائية ثم  
التراجع عنها تحت أي ضغط بسيط، وهو ما حدث مثلاً في الأيام الأخيرة عند  
التراجع عن قرار خصم أجور أساتذة ومعلمي التربية المضربين، والانصياع  
لمطالبهم بعد مباشرتهم لإضراب لمدة أيام مطالبين بالإفراج عن التعويضات  
وبأثر رجعي بعد أن كانت الحكومة قد قررت من قبل عدم تطبيقها بأثر رجعي..

#### 7- مسألة شرعية المؤسسات الحاكمة في الدولة:

لا تزال مسألة شرعية مؤسساتنا السياسية وبالأخص بعد الأزمة التي دخلت  
فيها بلادنا عقب توقيف المسار الانتخابي في بداية تسعينات القرن الماضي،  
مطروحة على الساحة السياسية والمجتمعية، وتمارس تأثيرات مختلفة على  
شعور المواطن وموقفه من الدولة ومؤسساتها القائمة.

والجدل حول شرعية المؤسسات السياسية القائمة، والذي قد لا يستوعبه أو  
يهضمه المواطن العادي، سيؤثر على أحد الأبعاد الرئيسية المشكلة لمفهوم هيبة  
الدولة، والمتعلق بشق الاحترام والطاعة الناتج عن الشرعية، ويجعل ما تبقى من  
هيبة الدولة يستمد وجوده من البعد الإكراهي لا الإرادي.

ورغم كل التقدم الذي أحرزته الجزائر في المجال الديمقراطي، وسعيها إلى  
إكتساب أكبر قدر من الشرعية، إلا أنها لم تستعد ما ضاع من هيبتها لدى بعض  
المواطنين، وقد يفسر ذلك كون أحد مكونات الثقافة السياسية الجزائرية في أحد  
أبعادها تقديس ما هو ديني وتضفي عليه طابع الهيبة، وبما أن أساس شرعية  
الأنظمة السياسية في الوقت الحالي في معظم دول العالم لم يعد دينياً فكلها

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ. منير مباركية  
تأثرت هيبتها التي كانت مرتبطة بالأساس الديني، وأصبحت محلا للمسائلة  
والمحاسبة وحتى التحدي والمواجهة.<sup>1</sup>

#### ب. العوامل والأسباب الخارجية:

تقف مجموعة العوامل القادمة من البيئة الدولية الإقليمية ولعالمية مساندة  
العوامل الداخلية المذكورة ومساهمة في تآكل هبة الدولة لدى المواطن  
الجزائري.

#### 1- مكانة الدولة في الخارج:

تلازم التراجع في مكانة الدولة الجزائرية في المحافل الدولية مع تراجع  
وتآكل قيمتها وهيبتها لدى المواطن الجزائري، فالجزائر التي عانت في  
العشرية السابقة من عزلة دولية كبيرة وتراجع في إمكانياتها المادية والسياسية  
والدبلوماسية لم تعد تحظى بالمكانة والمركز الدولي الذي كانت تتمتع به من  
قبل.

وما سبق لا يخفى حتى على المواطن البسيط والذي يحمل المؤسسات  
القائمة حاليا مسؤولية ذلك، عن وعي وعن غير وعي أيضا، ويعتقد أن ضعف  
الدولة حاليا وتدهور مكانتها هو انعكاس لضعف المؤسسات القائمة حاليا وهو  
ما يقلل من هيبتها واحترامه من طرفه.

---

<sup>1</sup> نبيل راغب، مرجع سابق. ص 31.

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري..... أنير مبارك

## 2- العولمة السياسية ومبادئها المختلفة:

ساهمت العولمة السياسية من خلال ما نشرته من أفكار ومبادئ في الحط من مكانة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبالتركيز على الصعيد الداخلي المرتبط بنظرة المواطن الجزائري إلى الدولة يمكن توضيح كيف ساهم كل عنصر من عناصر العولمة السياسية في إضعاف هيبة الدولة لدى المواطن:

### سحب وانتزاع بعض سلطات الدولة:

أدت العولمة السياسية إلى ظهور مجموعة من الفاعلين الجدد ومساهماتهم في تقاسم السلطة مع المؤسسات الرسمية للدولة، وبما أن مقدار الهيبة يرتبط طرديا مع ما يملكه الكيان المهّاب من سلطة، فإن فقدان قدر من السلطة سينتج عنه بشكل أكيد تراجع مماثل في هيبة الكيان المعني لدى من يخضع، أو كان يخضع، لسلطته.

فقد أدت العولمة السياسية إلى تحول في السلطة وانتشارها خارج الحكومات في كل الاتجاهات، إلى أعلى حيث المنظمات الدولية ... وإلى أسفل حيث الولايات والمقاطعات والبلديات والجمعيات والنقابات...، وجانبيا حيث الدول الأقوى والمنظمات غير الحكومية ذات النشاط الدولي والشركات المتعددة الجنسيات ...، وقد نجحت بعض تلك الكيانات في أن تأخذ من الحكومة بعض سلطاتها، وأن تشارك الدولة في عواطف الناس إزاءها<sup>1</sup>. ومن بين تلك العواطف طبعا ما يندرج ضمن الهيبة والاحترام.

<sup>1</sup> محي محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولمة: دراسة تحليلية مقارنة. ط1. (الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2006). ص 62

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري..... أن منير مباركية  
والأمر نفسه ينطبق على الدولة الجزائرية التي لم تعد تملك لوحدها سلطات  
واسعة على المواطن الجزائري، ولم تعد تحتكر عواطفه واستعداداته لقبول  
وطاعة وتنفيذ أوامرها وسياساتها.

### عولمة حقوق الإنسان:

أدى الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان لاسيما المدنية والسياسية منها،  
وإنشاء آليات وطنية ودولية لضمان حمايتها واحترامها، ومعاينة الدول التي  
تخرقها إلى خلق شعور لدى المواطن بوجود جهات قد تحميه من بطش الدولة  
فاكتسب الجرأة على تحديها ومحاولة ممارسة كل حقوقه السياسية، بل والزيادة  
عليها.

والمشكل لا يكمن في سعي المواطن الجزائري لممارسة حقوقه السياسية،  
ولكن يكمن في إساءة استخدام تلك الحقوق والزيادة عليها، والجعل من تحدي  
الدولة وإعاقة قراراتها وسياساتها حقا من حقوقه السياسية والمدنية.

### 3- ضغوط واستفزازات الدول والقوى الكبرى الأخرى:

تعتمد الدول والقوى الغربية خصوصا على اللعب على العلاقة بين المواطن  
وحكومته من أجل الضغط على القادة والنخب الحاكمة في الدول التي ترفض  
الخضوع والانصياع لسياسات الدول والقوى المذكورة، كما تلك القوى أيضا  
تعمل على تدعيم هيبتها بإضعاف هيبة الدول الصغرى بتفكيكها وتفتيتها<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>نبيل راغب، مرجع سابق. ص 26.

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ.منير مباركية  
والجزائر التي ظلت تعتبر دولة مشاغبة وعصية على التطويع في نظر القوى  
الغربية، خضعت لمجموعة من الضغوط والسياسات الاستفزازية الهادفة إلى  
إخضاعها عن طريق إضعاف جبهتها الداخلية وعزلها عن تأييد واحترام  
مجتمعها ومساندته، والتقليل من شأنها أمامه.

والدول عادة لا تكتسب هيبتها إلا إذا كانت ذات سيادة ومتحررة من أية  
ضغوط تعتري هذه السيادة، وحررة في مزاولة سلطتها في اتجاهات متعددة.<sup>1</sup>

ويمكن تلمس تلك السياسات في السلوكات والممارسات التالية على سبيل  
المثال لا الحصر:

المعاملات غير البروتوكولية وغير اللائقة التي تعرض ويتعرض لها عديد  
المسؤولين الجزائريين في مطارات ومراكز عبور بعض الدول لاسيما الأوروبية  
منها، حيث لا تتم معاملتهم وفق حساسية مراكزهم وكونهم يمثلون دولة ذات  
سيادة أو وزن على الصعيد الدولي.

فهذه الأمانة العامة لحزب العمال الجزائري تتعرض للتفتيش والتحقيق في  
المطارات الفرنسية، وهذا مسؤول التشريفات في الرئاسة الجزائرية يتم حجزه  
بحجة أنه متابع قضايا بتهمة تصفية أحد رموز المعارضة الجزائرية، وهذا وزير  
الدولة والأمين العام لحزب حمس الجزائري يفر برا عبر حدود دولة أوروبية  
هربا من المتابعة القضائية ...

---

<sup>1</sup>نبيل راغب، مرجع سابق. ص 31

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ.منير مباركية  
وقد أدت كل تلك المعاملات الاستفزازية التي تنشرها وسائل الإعلام  
المختلفة والتي يتطلع عليها المواطن العادي إلى الحط من هيبة الدولة الجزائرية  
الغير قادرة في نظره على فرض احترام وصون كرامة حتى مسؤوليها ورجالها،  
وكشفت مدى ضعفها دوليا وهوانها على الدول الأخرى رغم مظهر القوة الذي  
تبدوا به أمام مواطنيها.

#### ثانيا: المظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة:

تراجع وتآكل هيبة الدولة ينعكس أو يتمظهر في مجموعة السلوكات  
والممارسات السياسية يمكن حصرها في العناصر التالية:

##### 1- الاستهزاء بالشخصيات والرموز الوطنية:

كنتيجة لتراجع هيبة الدولة لدى أفراد المجتمع الجزائري أصبحت رموز  
الدولة وشخصياتها عرضة للاستهزاء والسخرية من قبل بعض المواطنين، حتى  
باتت سمة مميزة للشعب الجزائري على الصعيد الإقليمي أين يعجز البعض  
حتى عن مجرد ذكر اسم مسؤول سام في البلاد، بل ويكفي سماع اسم هذا  
المسؤول أو ذاك ليعث الرعب في قلب السامع.

ومن بين مظاهر الاستهزاء بالشخصيات والرموز الوطنية نذكر:

■ مجموعة من تلاميذ إحدى الثانويات يدنسون العلم الوطني ويحرفون  
النشيد الوطني.

■ صور المسؤولين الجزائريين، بدءا من رئيس الجمهورية، تعتبر من أهم  
المواضيع محل السخرية والتكيت، ويمكن فقط إلقاء نظرة على الرسوم  
الكاريكاتورية في الجرائد الوطنية لنلاحظ ذلك.

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ.منير مباركية

■ العبارات والصيغ البديئة التي يستقبل بها بعض المسؤولين الجزائريين، ومن بينهم رئيس الجمهورية، في بعض ولايات الوطن أثناء زيارات العمل والتفقد ... فأثناء الزيارة السابقة للرئيس الفرنسي ساركوزي إلى الجزائر تفاجأ الرئيس الجزائري بهتافات الجزائريين للرئيس الفرنسي وطلبهم للتأشيرة وهو ما أخرج الرئيس الجزائري أمام نظيره الفرنسي.

■ وقد وصل التجرؤ على الدولة ورموزها حتى إلى بعض الأحزاب السياسية، حيث أقدم أحدها على نزع العلم الوطني ووضع راية سوداء مكانه في بعض مقراته، وبرر ذلك بالحزن على الديمقراطية بعد التعديل الدستوري الأخير في الجزائر.

## 2- تحدي القوانين والسياسات الوطنية:

من بين أهم وأخطر مظاهر ونتائج تراجع هبة الدولة في المجتمع الجزائري هو تحدي القوانين والسياسات الوطنية من قبل شريحة معتبرة من المواطنين الذين يرفضون تطبيقها وتنفيذها أو الانصياع لها، بل ويزداد تحديهم لها كلما زادت صرامة إجراءاتها.

فرغم تشديد قوانين الهجرة وتجريم الهجرة غير الشرعية (الحرقه خصوصاً) نلاحظ تزايد أعداد المهاجرين السريين والحرقه ...، بل ويصل الأمر ببعض منهم إلى حد التصريح العلني وعبر وسائل الإعلام العامة برغبته في انتهاك تلك القوانين وعدم الالتزام بها كلما سنحت الفرصة.

الأمر نفسه يمكن تلمسه فيما يتعلق ببعض السياسات الأخرى المتعلقة بمكافحة ظاهرة التهريب عبر الحدود، بعض أشكال التجارة غير الشرعية، ...

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ. منير مباركية

### 3- الاستخفاف بالرهانات والاستحقاقات السياسية:

أصبحت الاستحقاقات السياسية المختلفة (الانتخابات) فرصة لبعض المواطنين للنيل من هبة الدولة الجزائرية من خلال مجموعة من الممارسات نذكر منها: عدم الاكتراث بتلك المناسبات، العمل على التشويش عليها والدعوة إلى مقاطعتها، تأدية الواجب الانتخابي لكن بطريقة خاصة وساخرة قد تتضمن وضع صور لحيوانات أو أغلفة بعض المواد الغذائية التي ارتفعت أسعارها، بدل صور المترشحين أو استثماراتهم ...

وقد أصبحت الدولة الجزائرية تبذل جهودا كبيرة وتصرف أموالا طائلة لجلب انتباه المواطن الجزائري وجعله يتجاوب مع هذه الاستحقاقات بطريقة فعالة وتنم عن احترامه للدولة ومؤسساتها، والرغبة في المساهمة في تشييدها وتثبيت كيانها.

### 4- ترشح بعض المواطنين العاديين لمناصب سامية في الدولة:

مع احترام الحق الدستوري لكل مواطن جزائري تتوفر فيه الشروط القانونية للترشح وتقلد مناصب سامية في الدولة، إلا أنه سيعتبر من قبيل الاستخفاف بهيبة الدولة أن يحاول بعض الأفراد من ذوي الكفاءات والمستويات التعليمية المنخفضة الترشح لمناصب سامية في الدولة، وهو ما يعني أن سياسة أمور الجزائريين لا تقتضي مستوى تعليمي ولا خبرة سياسية ... وهو ما سينعكس سلبا في ذهنية المواطن المتتبع للأحداث والاستحقاقات السياسية التي تجري في بلادنا، ويجعله يشعر بانحطاط الدولة ومؤسساتها إلى درجة أنها أصبحت مطمعا لمن لا يقدر عليها ولا يستحقها.

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ. منير مباركية

#### خاتمة:

لا يمكن تشخيص ظاهرة تآكل هبة الدولة والبحث عن حلول لها دون المرور بالبعد السياسي للظاهرة والذي يعتبر أهم أبعادها، فقد كان لمجموعة من العوامل السياسية المادية والمعنوية الأثر والمساهمة البالغة في تراجع هبة الدولة الجزائرية لدى فئة من مواطنيها، وقد تجلّى هذا التراجع في مجموعة من الممارسات والسلوكات السياسية في مجتمعنا تمت حوصلتها في الأسطر السابقة.

وبعد هذا التشخيص يمكن أن نقترح ما يلي كمساهمة في جسر الهوة بين المواطن ودولته وإعادة الهبة لهذه الأخيرة، كون هبة الدولة عامل أساسي لأدائها لوظائفها ولا استمرار الدولة والمجتمع معا:

■ نشر الوعي السياسي بين أفراد المجتمع الجزائري، لاسيما ما تعلق منه بمفهوم الدولة الذي لا ينفصل عن المجتمع، وبمفهوم الديمقراطية الذي لا يعني تحدي الدولة والتقليل من هيبتها بقدر ما يعني ممارسة عقلانية للصلاحيات والحقوق والواجبات تجاه المجتمع والدولة.

■ الصرامة في التعامل مع حالات التعدي على الرموز الوطنية والاستهزاء بها.

■ العمل على تجسير الهوة بين الدولة والمواطن العادي والتي تعتبر من أهم أسباب تراجع هبة الدولة.

■ تثمين بعد أبعاد الثقافة السياسية الجزائرية والعمل على نشرها، لاسيما ما تعلق منها بالحفاظ على هبة الدولة.

الأسباب والمظاهر السياسية لتراجع هيبة الدولة في المجتمع الجزائري.....أ.منير مباركية

#### المصادر والمراجع:

- محي محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولمة: دراسة تحليلية مقارنة. ط1. (الاسكندرية: مركز الاسكدرية للكتاب، 2006).
- راغب نبيل، هيبة الدولة: التحدي والتصدي. (القاهرة: دار غريب، 2004).
- مجموعة مؤلفين، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي: الجزء الأول. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أيار/ مايو 1989).

## العوامل القانونية والحقوقية لإهتراز هيبة الدولة في الجزائر

د. منصور رحمانى

— جامعة سكيكدة —

الهيبة والمهابة تعني الإجلال والمخافة<sup>1</sup> ، وورد في وصف الفرزدق لزين العابدين بن علي قوله :

يغضى حياء ويغضى من مهابته      فما يكلم إلا حين يتسم

والشخص المهيب الجانب هو صاحب الوقار، والمحترم المُطاع سواء لسلطوته أو لحزمه وعزمه، واخذه بالحق مهما كانت العاقبة، فكان عمر بن

---

<sup>1</sup> - الرازي أبوبكر - مختار الصحاح - دار الهدى للطباعة والنشر - عين مليلة - الجزائر  
الطبعة الرابعة 1990 ص 444

العوامل القانونية والحقوقية لإهتزاز هيبة الدولة في الجزائر..... د. منصور رحمانى  
الخطاب مهابا ولم يكن ظالما ، ولم يكن للحجاج من الهيبة ما كان لعمر مع ما  
كان له من تجبر وعدوان.

وبناء على ما تقدم فإن المقصود بهيبة الدولة هو كونها محترمة القوانين،  
كما يحظى رموزها كذلك بالتقدير من الجميع أو من الغالبية، وأما على  
المستوى الخارجي فالدولة صاحبة الهيبة هي التي تكون كلمتها مسموعة في  
المحافل الدولية ، وجميع رموزها محترمة كالعلم والجنسية والرئيس والمواطن،  
والمنتجات ، وبقدر ما تنقص هيبتها ينقص احترام هذه الرموز، والدولة التي  
تحظى باحترام سكانها دون غيرهم بالحديد والنار فهي في الواقع لا تحظى  
بالهيبة التي نتحدث عنها ، ومنه يمكننا أن نأخذ صورة بسيطة عن الدول المهيبة  
في هذا العالم .

ويجب أن نفرق في هذا المقام بين هيبة الدولة باعتبارها شخصا معنويا  
قوامه القوانين مع ما يتبع ذلك من الرموز المعبرة عنها، وبين هيبة الحاكم أو  
الحكومة ، فستان بين الإثنين ، ولعل الكثير من الحكومات في العالم خاصة  
الثالث منها لا يفرق بين هذا وذاك ، ولذلك فإن هيبة الدولة تتطلب في أولويات  
ما تتطلبه أن تكون القوانين مطبقة على الجميع حكاما ومحكومين ، فكما تحاكم  
الدولة الخارجيين عن القانون ، فكذلك يحق للمواطن أن يحاكم حكام تلك  
الدولة بنفس تلك القوانين بغير أي استثناء ، وكما يتمتع الحاكمون بالحقوق التي  
تمنحها الدولة يجب أن يتمتع المحكومون أيضا ، فيجب أن تكون المعايير  
واحدة .

#### واقع هيبة الدولة في الجزائر

لعل ما يصدق على الجزائر في هذا الموضوع يصدق على باقي دول  
العالم الثالث وخصوصا الدول العربية، فالهيبة مرتبطة بالحكومة لا بالقوانين

العوامل القانونية والحقوقية لإهتزاز هيبة الدولة في الجزائر..... د. منصور رحمانى

بدليل المعايير التي تتغير مرارا ، حيث تمت محاكمة مدنيين في محاكم عسكرية، ومحاكمة عسكري في محاكم مدنية في خروج سافر عن الاختصاص القضائي وعن القانون ، إضافة على التعليمات التي تأتي من هنا وهناك والمتدخلة في السير العادي للقانون ، وسيادة عقيدة اللاعقاب عند الكثير من الناس ، وعلامة ذلك الاختلاسات الكبرى ، والفصائح المالية ، والتبذير في إنفاق المال العام مع الفقر الشديد لبعض الأسر ، والذي يدخل إلى مواقع الانترنت ومنتدياته فإنه يجد الشكوى في جميع البلاد العربية من غياب هيبة الدولة ، وحلول هيبة الحاكم في بعض تلك الدول .

أما في الجزائر فيكفي دليلا على غيابها هو مبادرة المجلس الأعلى للدولة أوائل التسعينيات إلى المناداة باسترجاع هيبة الدولة ، ولكن هل تمت استعادتها ؟ أم أن الأمر ازداد سوءا منذ ذلك التاريخ ؟ فلا شك أن ازدياد وتيرة الجرائم في المجتمع ، وتوسع الفجوة بين أصحاب الحقوق ، وبروز الكثير من الأثرياء الذين يُقال هنا وهناك أنهم جاءوا من العدم ممتطين صهوة الدولة وممتلكاتها ، كل ذلك يشير إلى غياب تلك الهيبة لأسباب متعددة ومتنوعة ، ولكن ما ينينا هنا هو الأسباب القانونية والحقوقية .

#### أولا : الأسباب القانونية

القانون هو الضمانة الأساسية لهيبة الدولة ، وانهيار القيم القانونية كفيل بالقضاء على هيبة الدولة واحترامها على المستويين الداخلي والخارجي على حد سواء ، سواء كان ذلك بانعدام القانون أصلا ، أو بعدم العمل به ، وإذا ما أخذنا قانون العقوبات نموذجا لإغنتنا نجد الكثير من نصوصه عبارة عن حبر على ورق حتى كان طلبة الحقوق يتساءلون كيف يدرسون علما لا يُعمل به ، وذلك

العوامل القانونية والحقوقية لاهتزاز هيئة الدولة في الجزائر..... د. منصور رحمانى  
عندما يقارنون بين ما ينص عليه القانون وما يحكم به القضاة ، ومن الأمور التي  
تسقط هيئة القانون وهيبة الدولة في عيون الناس ما يلي :

#### 1 - الاستثناءات الواردة على القانون

وأبرز تلك الاستثناءات الظروف القضائية المخففة ، ذلك أن المشرع  
الجزائري لم يأخذ بتحديددها بل ترك ذلك لقناعة وتقدير القاضي ، ومن شأن  
ذلك أن يغير الحكم المنصوص عليه قانونا بالحكم ، وليس لأسباب موضوعية  
، وحتى لو تم لأسباب موضوعية فإنه لا يبرر ذلك عند العامة .

وقد اختلفت القوانين على غرار الاختلاف فقها في حصر هذه الظروف  
وفي عددها ، وأيضا في النص عليها قانونا ، فهناك قوانين تركت أمرها إلى  
القاضي هو الذي يحددها بالنظر إلى كل واقعة على اعتبار أنه لا يمكن الإحاطة  
بجميعها مسبقا وكل تحديد من شأنه أن يضر بمن يستحق أن يستفيد منها ، في  
حين أن هناك قوانين حددتها في تشريعاتها حتى لا تطلق يد القاضي فيؤدي دور  
المشرع فيها ، ومن تلك القوانين قانون العقوبات النمساوي والنرويجي  
والدانمركي والأيسلندي والسويسري ، فالمشرع النمساوي حدد 14 ظرفا مخففا،  
منها 11 مستخلصة من حالة الفاعل (المادة 46) والثلاثة الباقية مستخلصة من  
طبيعة الفعل (م 47) .

وإذا كانت هذه الطائفة من القوانين قد حددت الظروف المخففة بالنظر  
إلى الفاعل أو الفعل ، فإن هناك قوانين أخرى جاءت بنوع آخر من التحديد  
يرتبط بنوع العقوبة أو نوع الجريمة ، فمنها من قصر التخفيف على عقوبات  
الإعدام فقط مثل قانون العقوبات الهندي الذي أجاز للمحكمة استبدالها بعقوبة  
النفي المؤبد إذا تبين لها توفر الظروف التي تستحق الرأفة ، وأخرى قصرت

العوامل القانونية والحقوقية لإهتزاز هيئة الجولة في الجزائر..... د. منصور رحمانى  
التخفيف على الجنايات فقط مثل قانون العقوبات المصري الحالي (م17)،  
وهناك قوانين أخرى وسعت فيه لجميع الجرائم مثل القانون الفرنسي .

ومن جانب مقدار التخفيف هناك قوانين وسعت فيه بحيث يمكنه النزول  
من أعلى درجات العقاب إلى أدناها مثل التشريع الجنائي السوفياتي قبل  
الانقسام (م37) .

وعلى العموم فإنه من استقراء التطبيقات القضائية نجد أن القضاء يقبل  
عادة ثلاثة أنواع من الظروف القضائية المخففة :

أ - ظروف خاصة بذات الفعل الجرمي ونتيجته كضالة الضرر الذي أصاب  
المجني عليه.

ب - الظروف المتعلقة بفعل الغير ، كالاغتزاز الموجه من المجني عليه ،  
أو رضائه أو إهماله الجسيم .

ج - الظروف الشخصية للمجرم كحادثة السن ، وحسن السيرة الماضية ،  
والضعف العقلي ، والباعث الشريف وحالة الكرب ، والتوبة الإيجابية المتمثلة  
في الندم مع المبادرة إلى تلافي الأضرار الناشئة عن الجريمة<sup>1</sup>.

مما سبق بيانه نجد أن جوانب الظروف المخففة متعددة ، فعدم الأخذ بها  
بالكلية من شأنه الإضرار بمستحقيها ، ونفس الأمر إذا تم تحديدها بالقانون لا  
يمكنه الإحاطة بكل ما قد يطرأ من ظروف تحيط بأحوال الناس أو بأفعالهم ،

---

2- أكرم نشأت إبراهيم - الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة -  
دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه بإشراف محمود مصطفى جامعة القاهرة 1965 ) دار  
ومطابع الشعب ص162.

العوامل القانونية والحقوقية لاهتزاز هيبة الدولة في الجزائر..... د. منصور رحمانى  
كما أن تركها دون تحديد يمنح القاضي دور المشرع وقد يخرج به الأمر عن القانون ذاته ، خصوصا عند التوسع فيها ، ويؤدي ذلك إلى أن يستفيد منها من لا يستحق ذلك فتنتشر الجرائم ويفقد القانون وظيفته ، ويخرج القاضي عن مهمته، ولجميع هذه الأسباب ومن أجل المحافظة على هيبة الدولة في هذا المجال أقترح ما يلي :

1 - أن يكون هناك تكوين جد مركز للقضاة علما وضميرا ودراية بالمصالح وموازنتها ، وبأبعاد التشريع الجزائي ، ليعلم أنه مطالب بالفصل بين مصلحتين ، مصلحة المجتمع ومصلحة المتهم أو الجاني ، وأن أي خطأ يكلف المجتمع غاليا .

2 - لا ينبغي التوسع في الظروف التي تحيط بالجاني لأننا لو سايرنا هذه الظروف فإن كل الناس سوف يستفيدون من الظروف القضائية المخففة ويصبح القانون شبه معطل ، فلقد دلت التجارب والملاحظات العلمية على أن كل إنسان لا يخلو من النقص فلو فحصت الخصائص البدنية والوظائف العضوية لأي إنسان كائنا من كان بأن أخضع جسمه للاختبار الداخلي والخارجي لوجدت شائبة تعتور خصيصة أو أكثر من تلك الخصائص ، ووظيفة أو أكثر من هذه الوظائف ، فهناك الشائه مظهرها ولو بقدر يسير غير ملحوظ ، وهناك المريض في كبده أو معدته أو أمعائه ، ويقرر الأطباء أن للعلل الجسمية تأثيرا ملحوظا على النفسية<sup>1</sup> . ونفس الأمر لو فحصت الحالة الاجتماعية للفرد فلن نجد فردا واحدا مكتملا ، فنجد من حسنت حالته المالية لم يحظ بالتعليم الكافي ، ومن توفر على هذا وذاك قد نجد لديه حرمانا من التريبة والانسجام العاطفي .

<sup>1</sup> - رمسيس بهنام - تاريخ علم الإجرام - مرجع سابق - ص 41

## 2 - بطة الإجراءات والتأجيلات

يكون الحكم القضائي على الجاني محاطا بإجراءات جزائية هدفها الوصول إلى الحقيقة والإنصاف بين الجاني والضحية أو المجتمع ، وقد تضمن القانون تفاصيل وحدد مددا معينة لهذه الإجراءات ، فإذا لم تحترم أدت إلى دور عكسي بالنسبة لمكافحة الجريمة ، ولاحترام هيبة الدولة ، واليوم يعاني الكثير من السجناء من البقاء في الحبس الاحتياطي لمدد طويلة دون محاكمة ، وربما حكم عليهم بعد ذلك بالبراءة ، فقد دخل 180 سجيناً بسجن سركاجي في إضراب عن الطعام بسبب وفاة زميل لهم داخل السجن متأثراً بمرض سرطان الدم ، ويشكو الكثير منهم من التأخر في الفصل في قضاياهم وصل في بعض الأحيان إلى 13 شهراً ، وقضى 21 عنصراً من الحرس البلدي في سجن بجيجل أكثر من 18 شهراً دون محاكمة ، وأهاليهم يهددون بالاعتصام أمام المجلس القضائي<sup>1</sup> .

إن من أسباب التأخر في إصدار الأحكام القضائية - كما تقول بعض الجهات القضائية - هو النقص في قضاة التحقيق ، لكن يضاف إلى ذلك أيضاً كثرة الجرائم ومنها جرائم العود ، الأمر الذي لا يكفي معه قضاة التحقيق مهما كان عددهم . فالنقص في قضاة التحقيق من جهة ، وكثرة الجرائم من جهة أخرى تترتب عليهما مشكلتان، الأولى هي إهدار حقوق بعض المتهمين الذين تثبت براءتهم بعد ذلك ، والثانية هي وقوع مزيد من الجرائم ، وكلتا الحالتين تعرقلان مكافحة الجريمة ، لأن انشغال النيابة والقضاء بمن تثبت براءته لاحقاً فيه هدر للمال والوقت والجهد ، وكل ذلك كان ينبغي أن يوضع في طريقه الصحيح ، كما أن تأجيل الفصل في القضايا المطروحة على المحكمة لأسباب

<sup>1</sup> - جريدة الخبر - عدد 3894 ليوم 2003/9/28 ص 02

العوامل القانونية والحقوقية لإهتزاز هيبة الدولة في الجزائر..... د. منصور رحمانى  
مختلفة يؤدي إلى الإضرار بالضحايا ، وربما أدى ذلك إلى ردود أفعال إجرامية  
من قبلهم كما يؤدي بالمتهم إلى اعتراف المزيد من الجرائم . ولقد ورد في قرار  
الهيئة الأممية في الإعلان الوارد بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا  
الجريمة وإساءة استعمال السلطة الدعوة إلى تجنب التأخير الذي لا لزوم له في  
البت في القضايا ، وتنفيذ الأوامر والأحكام التي تقضي بمنح تعويضات  
للضحايا.

ومن الأمثلة على ثقل الإجراءات ربط الدخول إلى المساكن لتفتيشها بزمان  
محدد وبإذن وكيل الجمهورية أو النائب العام ، فالكثير من الجرائم يرتكبها  
مدمنو الخمر والمخدرات في حق عائلاتهم بعد العودة إلى منازلهم ليلا ، ولا  
يمكن للضبطية القضائية إغاثتهم في هذا الوقت مما يؤدي إلى ارتكاب جرائم  
البيوت .

إن الواجب لتفادي هذه السلبيات هو طبع التشريع الإجرائي بشيء من  
المرونة ، وحرص الجهات القضائية على الفصل في القضايا المعروضة أمامها  
في أسرع وقت ، واعتبار جميع القضايا قضايا استعجالية .

### 3 - العفو الشامل

توجد عدة أنواع للعفو منها العفو العام على الجميع ، والعفو الشامل  
لبعض الجرائم أو لبعض المجرمين، والعفو الجزئي الذي ينزل قسما من  
العقوبة ، والعفو المحدود ، وغير ذلك، والعفو العام يعني إسدال ستار النسيان  
الجماعي والجماهيري على بعض الجرائم أو الأشخاص، أو الأفعال أو  
الأحداث لمصلحة الكيان البشري القائم في زمان ومكان معينين أكثر من منفعة  
الفرد العادية حتى الذي يطبق عليه إذ يتجرد الفعل المادي بحكم ذلك من صفته  
الجرمية، ويصبح كالأفعال التي يتناولها المشرع أصلا بالتجريم والتحريم

**العوامل القانونية والحقوقية لاهتزاز هيبة الدولة في الجزائر..... د. منصور رحمانى**

ويخرج من نطاق النموذج الجنائي حتى ولو كان متطابقا معه وهو منه ، فتمنع الملاحقة في بعض الحالات ، وتتلاشى العقوبات في حالات سواها ، ويكون هذا الواقع استثناء وشذوذا عن نص التذنب<sup>1</sup>.

والجهة التي تمتلك حق العفو قد يكون رئيس الدولة أو ملكها ، وقد يكون حق ذلك مقصورا على البرلمان كما هو الشأن في لبنان فلا يحق لغير السلطة التشريعية إصدار العفو العام وفقا للمادة 150 من قانون العقوبات ، والمادة 51 من الدستور . وفي الجزائر منح الدستور حق إصدار العفو إلى رئيس الجمهورية حيث ورد في المادة 77 من دستور 28 نوفمبر 1996 فقرة 07 ما نصه : يضطلع رئيس الجمهورية بالإضافة إلى السلطات التي تخوله إياها صراحة أحكام أخرى في الدستور بالسلطات والصلاحيات التالية : له حق إصدار العفو ، وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها .

وتنص الفقرة 07 من المادة 122 : يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور ، وكذلك في المجالات الآتية : قواعد قانون العقوبات والإجراءات الجزائية لا سيما تحديد الجنايات والجنح والعقوبات المختلفة المطابقة لها والعفو الشامل وتسليم المجرمين ونظام السجون ..

ونصت المادة 06 من قانون الإجراءات الجزائية ، الفقرة الأولى : تنقضي الدعوى العمومية الرامية إلى تطبيق العقوبة بوفاء المتهم ، وبالتقادم وبالعفو الشامل ، وبإلغاء قانون العقوبات وبصدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي به ..

<sup>1</sup> - القاضي فريد الزغبى - الموسوعة الجزائرية - دار صادر بيروت الطبعة الثالثة 1995 ج. 8

العوامل القانونية والحقوقية لإهتزاز هيبة الدولة في الجزائر..... د. منصور رحمانى

ولا شك أن العفو سلوك حضاري جيد لأنه يساهم في تهدئة النفوس ، وتناسي الأحقاد ، والصفح عن الضغائن ، وإعادة الالتحام بين الناس ، لكن ذلك لا يتحقق إلا بشروطه ، فإذا فقدت تلك الشروط فإن العفو يتحول إلى فساد في الأرض تترتب عليه مضار تفوق بكثير المنافع المرجوة منه ، وأساء العفو هو عفو من لا يملك على من لا يستحق ، والعفو الشامل الذي شاهدناه ورأينا أثره أصبح بمثابة مدمر لهيبة العقوبة التي نص عليها القانون ، بحيث أصبح العديد من المجرمين يقدمون على جرائمهم في مناسبات معينة أملا في الاستفادة من العفو القادم ، وذلك كما هو الحال بين العيدين ، وقبل الأعياد الوطنية مثل عيد الاستقلال وعيد أول نوفمبر ، بل لقد أصبح الكثير من الناس يحذرون في هذه المناسبات لأنها تمثل عيدا حقيقيا لهؤلاء المجرمين ، فيما تمثل كابوسا بالنسبة للآمنين ، والمتأمل في سجلات المجرمين خصوصا العائدين منهم فإنه واجد أن الكثير منهم قد أقبل على الجريمة وفي باله أنه سوف ينال عفو جزئيا - grace - على الأقل ، وهذا في حد ذاته يجعل من العفو الشامل معرقلا لعملية مكافحة الجريمة .

وليس المقصود من هذه الكلمات الدعوة إلى إلغاء العفو بالكلية ، وإنما لا بد من استبقائه بشرطين ، الشرط الأول هو أن يكون صادرا ممن يملكه حقيقة ، والشرط الثاني أن يستفيد منه من يستحقه حقيقة أيضا ، ورب سائل يسأل عمن يملكه وعمن يستحقه ، ونفصل ذلك في ما يلي :

1- من يملك حق العفو : يختلف مالك حق العفو باختلاف الحق الذي وقعت عليه الجريمة ، فإذا كانت الجريمة واقعة على حق من حقوق الفرد فإن المخول بالعفو في هذه الحالة هو الفرد المجني عليه ، وذلك مثل جرائم الضرب والقتل والجروح ، فلا شك في مثل هذه الجرائم أن المجني عليه هو

العوامل القانونية والحقوقية لإهتزاز هيبة الدولة في الجزائر..... د. منصور رحمانى  
الأكثر تضررا وإحساسا بألم الجريمة ، فإذا عفا عن الجاني فإن هذا العفو ترتب  
عليه نتائجه بل قد يؤدي في الزجر والردع مثل ما يؤديه العقاب تماما سواء  
بسواء ، لأن المجني عليه والحالة هذه لا يعفو إلا على من يستحق العفو في  
نظره ، وحتى الجاني إذا تلقى عفوا من الضحية فإن ذلك قد يؤثر فيه كثيرا إذا  
كان ذا ضمير .

وما قتل الأحرار كالعفو عنهم ومن لك بالحر الذي يحفظ اليد

وأما الجرائم التي تقع على حقوق الدولة فإن الذي يملك حق العفو فيها هو  
رئيس الجمهورية والبرلمان ، وذلك مثل جرائم الخيانة والتجسس والتهرب  
الضريبي والجمركي ، وإثارة الفتنة وغير ذلك ، فالواقع أن العفو عن هذه  
الجرائم لا يؤثر على واحد من الناس ، وحتى وإن كان الضرر عاما فإنه ليس  
مثل الضرر الخاص الذي يشعر فيه الضحية حين يكون العفو خارج إرادته  
بالظلم والهوان ...

2 - من يستحق العفو ، كان ينبغي أن يكون العفو مقصورا على الجرائم  
الاصطناعية التي تتغير من تشريع إلى آخر ومن بلد إلى آخر مثل الجرائم  
السياسية ، وجرائم الرأي ، وبعض المخالفات القانونية والمراسيم التشريعية  
والتنظيمية ، للمجرمين غير العائدين ، فلرئيس الدولة أن يعفو عن مقترفي هذه  
الجرائم إذا تبين أنهم ندموا على ذلك ، أو غلب على الظن أنهم لن يعودوا إليها  
مستقبلا ، فمثل هؤلاء يستحقون العفو ، كما يمكن للضحايا الذين وقعت عليهم  
جرائم في أنفسهم أن يعفوا عن توفرت فيهم هذه المواصفات - أي الندم  
والعزم على عدم العودة - ، فلا شك أن العفو في مثل هذه الأحوال يحقق من  
الردع ما تحققه العقوبة ، أما العفو عن المصيرين المستهترين ، والذين كثيرا ما

العوامل القانونية والحقوقية لإمتياز هيئة الدولة في الجزائر..... منصور رحمان  
يتشفون في الضحايا فهو عامل فعال في الإقدام على الجريمة ، والإحصائيات  
وشواهد الحال تدل على ذلك .

#### 4- الحصانة

هناك نوعان من الحصانة ، حصانة سياسية وأخرى برلمانية ، والواقع أن  
الحصانة السياسية ترتبط بمبدأ السيادة ، وهي تخضع في العادة لمبدأ المعاملة  
بالمثل ، وهي أقرب إلى المعقول من الحصانة البرلمانية ، فلاية دولة أن تشترط  
على الدولة التي ترسل إليها مبعوثيها أن تتولى هي محاكمتهم حال ارتكابهم  
لجرائم ، وإن كانت هذه الحصانة كثيرا ما ينجر عنها ضياع لحقوق الضحايا ، ما  
لم تكن هناك ضمانات كافية من الدولة التي تتولى محاكمة موظفيها .

أما الحصانة البرلمانية فليست معقولة بالمرّة ، والحجج التي يقدمها من  
يوافقون عليها جد واهية ، كما أثبتت التجارب إساءة بعض هؤلاء الأعضاء  
لاستغلال هذا الحق ، فهذا يخرج مسدسا يهدد به شخصا لخلاف بينهما ،  
وذلك يطلق النار على آخر محتما بهذا الحق ، وكلها وقائع نشرتها الصحف ،  
والحصانة البرلمانية في معناها البسيط تعني أن هناك سلوكات ممنوعة على عامة  
الناس ، وشبه مسموح بها لأعضاء البرلمان ، أليس من الأفضل أن يكون القانون  
مجرما ما يجب أن يجرم على الجميع دون استثناء ، فيستوي في ذلك أعضاء  
البرلمان مع بقية أفراد الشعب ، ثم ما هي الجرائم التي يرتكبها البرلماني ؟ فإن  
كانت جرائم القانون العام كالاختلاس والاعتداء على الآخرين فما دخل هذه  
الجرائم في وظيفته ؟ وهل هي من لوازم القيام بوظيفته البرلمانية ؟ وإن كان  
يقصد بها انتقاد السلطة الحاكمة ، فما كان ينبغي أن يكون ذلك جريمة سواء  
بالنسبة إليه أو بالنسبة لغيره من عموم الناس ، إذ ينبغي أن يكون حق النقد

العوامل القانونية والحقوقية لاهتزاز هيبة الدولة في الجزائر..... د. منصور رحمانى  
مكفولا للجميع دون تمييز وكل من يتجاوز حدوده بالتغليب أو بالقذف ونحو  
ذلك فقد استحق العقاب .

إن الحصانة البرلمانية بشكلها وبمبرراتها الحالية تعني فيما تعنيه وجود  
سلطة مستبدة تمنع ما يجب أن يكون مباحا ، وأن أعضاء البرلمان وهم  
المكلفون بالتشريع قد وضعوا آليات قانونية لحماية أنفسهم دون غيرهم من  
الذين انتخبوهم في البرلمان من أبناء شعبهم ، وبذلك فإن الحصانة تشكل  
استثناء وحجرة عثرة أمام تطبيق القانون على الجميع ، وهي بالتالي تعتبر إحدى  
عراقيل مكافحة الجريمة ، والحصانة الدبلوماسية تجعل بعض الممثلين  
الدبلوماسيين يتجاوزون حدود وظائفهم إلى التجسس واستراق الأسرار ،  
والاتصال مع العملاء ، فإذا أرجع أمرهم إلى دولهم فإن سلوكهم ذلك لا يعد  
جريمة إن لم يعد من صميم العمل الوطني الفذ .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أذكر بأن هذه الحصانة لا اعتبار لها في  
أحكام الشريعة الإسلامية فكل الناس أمام القانون سواء ، لا فرق بين حاكم أو  
محكوم ، ولا رئيس أو مرؤوس ، فقد روي أن عمر بن الخطاب قال : ..ألا  
وإني والله ما أرسل عمالي إليكم ليضربوا أبشاركم ولا ليأخذوا أموالكم ولكن  
أرسلتهم ليعلموكم دينكم وسننكم فمن فعل به سوى ذلك فليرفعه إلي ، فوالذي  
نفسى بيده إذن لأقصنه ، فوثب عمرو بن العاص فقال : يا أمير المؤمنين أرأيت  
إن كان رجل من المسلمين على رعيته فأدب بعض رعيته إنك لمقصنه منه ؟ قال  
: أي والذي نفس عمر بيده إذن لأقصنه منه أنى لا أقص منه وقد رأيت رسول

العوامل القانونية والحقوقية لاهتزاز هيبة الدولة في الجزائر..... د. منصور رحمانى  
الله - صلى الله عليه وسلم - يقص من نفسه ، ألا لا تضربوا المسلمين فتدلوهم  
ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم<sup>1</sup> .

## 5 - العقوبات

تؤدي بعض العقوبات والتدابير التي ينص عليها القانون دورا معتبرا لا في عرقلة مكافحة الجريمة فحسب بل في التشجيع عليها ، خصوصا العقوبات السالبة للحرية وهي العقوبات المهيمنة اليوم على سائر العقوبات الأخرى ، وقد ألفت العديد من الكتب في بيان سلبات العقوبات قصيرة المدة ، وفي الواقع فإن سلبات العقوبات طويلة المدة لا تقل عنها إن لم تزد على ذلك ، فبالإضافة إلى الآثار السيئة التي تتركها هذه العقوبات سواء كانت نفسية أو عضوية أو اجتماعية أو اقتصادية ، فإن لهذه العقوبات آثارا واضحة على موضوع مكافحة الجريمة من جهتين :

**الجهة الأولى :** أن هذه العقوبات غير رادعة لأنها تخلو من الألم الذي يحقق الردع ولذلك تكثر جرائم العود ، والجرائم عموما ويؤدي الأمر في النهاية إلى تكديس السجون ، فطبقا لإحصاءات السجون في كل من إنجلترا وويلز في عام 1994 تؤكد الإحصاءات إعادة اتهام 56% من المحكوم عليهم الذين تم الإفراج عنهم خلال العامين اللاحقين للإفراج ، كما تشير الإحصاءات كذلك إلى أنه قد أعيد اتهام 49% من الرجال و51% من النساء المفرج عنهم خلال

---

<sup>1</sup> - ابن الجوزي الجوزي أبو الفرج - تاريخ عمر بن الخطاب - الزهراء للنشر والتوزيع  
الجزائر ، الطبعة الأولى 1990

**العوامل القانونية والحقوقية لاهتزاز هيبة الدولة في الجزائر..... د. منصور رحمان**

العامين التاليين للإفراج<sup>1</sup>. وفي الجزائر أشار المدير العام للسجون أن 45% من السجناء المفرج عنهم يعودون إلى ارتكاب الجرائم ويترددون على السجون في الجزائر<sup>(\*)</sup> وتعود أسباب العود بالأساس إلى المعاملة والامتيازات التي يلاقيها هؤلاء المجرمين داخل المؤسسات العقابية فما يقترحه الباحثون في المعاملة العقابية ، وما تتوفر عليه بعض السجون من امتيازات تجعلها وسيلة جذب لكثير من الناس ، فأغلب الباحثين في موضوع السجون والعقاب يقترحون أن يحظى السجناء بالرعاية الصحية والتهديب والتأهيل والغذاء الصحي ، والنظافة والعلاج الطبي ، والتعليم والتهديب الخلقي والديني من طريق واعظ متمكن ، وتكوينه مهنيا وإعداده للعمل ، والرعاية الاجتماعية<sup>(2)</sup> . فإذا أضيف إلى كل هذا تشغيل السجن داخل السجن مع منحه الأجر العادل لعمله - كما أوصى بذلك مؤتمر جنيف - بغض النظر عن الغرض من ذلك بين أن يكون عقابيا أو تهييبيا إصلاحيا أو لصالح المؤسسة التي تنفق على السجن، وإن كان مؤتمر جنيف أوصى بالتشغيل باعتباره وسيلة لمنع البطالة والإخلال بالنظام ، فالبطالة تؤدي إلى التمرد وإلى التفكير في أوجه السلوك غير المشروع<sup>3</sup>.

---

1 - أيمن رمضان محمد الزيني - العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة وبدائلها - رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في علوم الشرطة إشراف الدكتور أحمد فتحي سرور ص 107 .

(\*) ياسين بن لمنور - جريدة الشروق اليومي - عدد 1537 ليوم 2005/11/17 ص 02 .

2 - يسر أنور و آمال عبد الرحيم عثمان - أصول علمي الإجرام والعقاب 1995 ج 2 ص 116 وما بعدها<sup>2</sup>

3 - علي راشد - العمل في السجون على ضوء أعمال مؤتمر لاهاي 1950 وجنيف 1955 - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية يناير 1959 ص 124 - 125 .

العوامل القانونية والحقوقية لاهتزاز هيبة الدولة في الجزائر..... د. منصور رحمانى

وهكذا بدأت وظيفة السجن تتبدل شيئا فشيئا فبعد أن كانت وسيلة لمنع الإجرام تناسى القائمون عليها ما وراء السجن وأصبحوا يبحثون في سبل مكافحة الجريمة داخل السجن ، ثم إن هذه المزايا التي يقترحونها لتحسين أحوال السجناء وتربيتهم لو توفرت لهم من قبل ما ارتكبوا جرائم أصلا ، فالإحصائيات والتقارير تشير إلى أن أسباب الإجرام هي البطالة والحاجة وسوء التهذيب والتربية وضعف الوازع الديني ، وكل هذه الوسائل يمكن إدراجها في الوقاية قبل ارتكاب الجريمة لا بعدها ، ولو تم ذلك فعقاب الجاني بدنيا عقابا مؤلما يصبح مبررا حينئذ .

الجهة الثانية : أن هذه العقوبة بطبيعتها تشكل مدرسة متخصصة في تعليم فنيات الإجرام ، لأن من طبيعة هذه العقوبة أن تجمع في مكان واحد أفرادا مختلفي الجرائم ، فيتعلم الواحد منهم ما يمكنه من الإفلات من قبضة القضاء مرة أخرى ، كما يتعلم جرائم جديدة وطرقا أكثر تطورا في ارتكاب الجريمة ، وقد انتهت دراسة أجريت على عينة من المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية قصيرة المدة في مصر إلى أن 15.5 بالمائة من أفراد العينة قد اكتسبوا مهارات وأساليب جديدة لارتكاب الجرائم من المخالطين لهم أثناء فترة تنفيذهم للعقوبة من المجرمين الخطرين<sup>1</sup> .

وعلى العموم فإن العقوبات السالبة للحرية بوضعها الراهن لا يمكن أن تؤدي إلا إلى زيادة الجريمة بسبب عدم فعاليتها ، فيوميا يرسل القضاء أفواجا من المجرمين إلى السجون ، والكثير منهم عائدون ، وذلك ما يؤدي بالضرورة إلى تكديس السجون الذي لم تسلم منه دولة تستعمل هذه العقوبات ، والتكديس له

---

1- عطية مهنا - الآثار الاجتماعية للحبس قصير المدة على محكوم عليه وأسرته - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة 1999 ص 233 وما بعدها .

العوامل القانونية والحقوقية لاهتزاز هيبة الدولة في الجزائر..... د. منصور رحمان  
آثاره السلبية على مد الإجرام بنفس جديد ، ناهيك عما يسببه للدولة من تكاليف مالية ، وفي الأخير فإن كل هذه الأسباب تجعل الناس لا يشعرون بالأمن والامان ، ويشعرون بالفوارق بين المواطنين في البلد الواحد ، وكم يذهب ذلك بهيبة الدولة .

### ثانيا : الأسباب الحقوقية

ونعني بذلك الأسباب المتعلقة بالحقوق المتأتية من جهة الدولة ، سواء كانت متعلقة بنظام المرتبات غير المتكافئة مع الوظيفة ، أو في الميز في الاستئثار بتلك الحقوق بين قبيل وقبيل ، فهل يأخذ العضو في البرلمان أو في مجلس الأمة ما يتكافأ والمهمة التي يقوم بها ؟ وقارن بين ما يُصرف على الكثير من الأشخاص عندنا دون احتساب لما يقومون به وما يأخذونه ، إن كل هذه الأسباب تجعل الملاحظ يفقد ثقته في العدالة المنادى بها في دولته ، وتهون أمامه كل المبادئ ، ويصبح لا ينظر إلا بمنظار مادي بحيث ان البلاد تنهب من الجميع ، وهو لم يأخذ حقه بعد ، وتصبح هيبة دولته في مهب الريح .

إن ما يجب فعله في هذا الجانب هو وضع سلم للحقوق متناسب تماما مع الواجبات الفعلية لا المسجلة في قرارات التعيين ، والمناصب المختلفة ن وأن يكون القانون هو القانون على الجميع ن وأن توضع معايير عامة دقيقة لتطبيقه ، ولا أمل لمن وقع تحت طائلته بالسلامة منه بأي واسطة كانت ولو رئيس الجمهورية ، والقيام بهذه الخطوات يستدعي أن يكون هناك تمثيل حقيقي للمجتمع على مستوى الهيئات المنتخبة لا بمجرد الانتخابات الشكلية التي يشارك فيها أقل من نصف المجتمع لا اعتقادهم أن الأمور محسومة بطرق أخرى، ولو اتبعت جميعهذه الإجراءات لماتسابق الناس إلى الترشح في الانتخابات وبذلوا في سبيل ذلك كل غال وثمين .